قسوة التجارة بالمال، فهذه الورقة تمثل عشرة أسهم من شركة كذا وقيمتها مائة دولار، ولكنهم يبيعونها اليوم بمائتى دولار، وهم ينادون عليها كالمجانين فإذا لم يظهر مشترون كثيرون هبط السعر، ونفس الورقة بيعت بستين أو سبعين دولارا.

وهذا هو ما أنكره الإسلام، لأن المال فى الإسلام وسيلة لا غاية. وأنت لا تستطيع أن تكتنز المال فى بيتك أو حسابك فى البنك لكى تتاجر به وقت اللزوم. وقد أرادت شركات توظيف الأموال أن تنهج نهجا جديدا أو قل إسلاميا – كما ظننت – فى تثمير الأموال ونجحت من ناحية وأخطا بعضها من ناحية أخرى. وكان ينبغى أن تعلن الحكومة بيانا بالأخطاء وتحذر الشركات منها. ولكنها وضعت القانون، ولا شك أن رجال الدولة بذلوا أقصى الجهد فى التفكير والتشريع، والقانون جيد ما فى ذلك شك. والشركات: سمعا وطاعة. وها هى ذى تجتهد اليوم فى تطويع نفسها..

والغريب أن أحدا لم يشك للدولة من سوء تصرف تلك الشركات، فقد كانت تصرف لعملائها الأرباح المتفق عليها فى الموعد، ولكنها ظهرت أحيانا بمظهر غير جاد. والقارئ ينبغى أن يلتمس لها العذر لأن التجربة – كما قلت لك – جديدة، وكل تجربة جديدة تتحمل الخطأ الكثير.

ونفس النظام المالى الأوروبى الربوى مر بأخطاء عدة. والدول نفسها لم تعرف أن مال الدولة ليس مال الحكومة وإنما هو مال الشعب، لأن مال الحكومة ليس مثمرا، والدولة لا تستطيع أن تكون تاجرا، وهذا الكلام قاله آدم سميث فى كتاب (ثروة الأمم)، ومن ذلك الحين اعتدل مسار المال فى الغرب، أما نحن فقصتنا مع المال كانت عوجاء خرقاء حتى الغزو الأوروبى. فقد كانت الدول تستولى على أموال الناس فافتقرت الحكومات وافتقرت الشعوب، ولجأت الحكومات إلى الاستدانة، والديون كانت مدخلا من مداخل الاستعمار.